

مدينة القدس : عروبها وإسلامها في طريق الاحتضار

الشيخ طه الوبي

بين يدي الموضوع

خططت إسرائيل والمنظمات الصهيونية لإقامة «يوم القدس» على الصعيد العالمي في أيار ١٩٧٩. أقامت السفارات الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية الندوات والمعارض وغيرها من المشاريع، التي تتوجه لإثبات أن القدس هي «العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل».

ومن المعروف، أنه حسب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٨١، بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، والقاضي بتقسيم فلسطين دولتين مستقلتين - عربية ويهودية - أعطيت القدس وحدة منفصلة - هيكلًا منفصلاً، يملك نظاماً دولياً خاصاً ويدار من قبل الأمم المتحدة. وأعلنت القدس مدينة منزوعة السلاح ومحايده، ومنع فيها أي شكل من التفرقة لعوامل العنصر والديانة، واللغة والجنس. . وانيطت مهمة القيام بإدارة المدينة بالأمم المتحدة من خلال مجلس الوصاية. إلا أن مثل هذا الحل لم يتوافق مع المخططات الصهيونية العالمية، التي سعت لتحقيق هدفها المتمثل في إقامة «إسرائيل الكبرى» وعاصمتها القدس.

سبق إعلان الدولة اليهودية، وانسحاب القوات البريطانية من أراضي فلسطين التي كانت منتدبة عليها، احتلال جزء كبير من القدس من قبل

المنظمات الصهيونية الإرهابية، وكنتيجة للحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٤٨ التي أشعل نارها الصهاينة تم احتلال الجزء الغربي وألحق بشكل لا شرعي بكيان إسرائيل. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ أعلنت إسرائيل القدس عاصمة لها، واتخذت قراراً يقضي بنقل المؤسسات والوزارات الحكومية من تل أبيب للقدس.

وفي حزيران/يونيو ١٩٦٧ احتلت إسرائيل أيضاً الجزء الشرقي من المدينة، وفي ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أعلنت عن ضم القدس الشرقية لها وممارسة القوانين الإسرائيلية عليها، في نفس الوقت الذي بدأت فيه حملة صهيونية منظمة لإزالة الطابع العربي للقدس، واعطائها «طابعاً يهودياً صرفاً» لتهودها.

إن ممارسات إسرائيل في تغيير الوضع الدولي الرسمي للقدس تعتبر خرقاً صريحاً لقرارات مؤتمرات لاهاي وجنيف عام ١٩٠٧ و١٩٤٩، والاعلان العام لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، ومعاهدات الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وتشكل خروقات لا سابقة لها لقواعد القانون الدولي عامة ولمجموعة كبيرة أخرى من المعاهدات والقرارات الدولية الهامة ومن ضمنها القرارات المتعددة للجمعية العمومية ومجلس الأمن للأمم المتحدة، ولجنة الحفاظ على حقوق الإنسان، والتي طالما طالبت إسرائيل ب إيقاف أعمالها الموجهة لتغيير الوضع الدولي للقدس.

إن جوهر هذه القرارات العديدة يمكن اجمالها في قرار لجنة الحفاظ على حقوق الإنسان بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٧ والذي اعترف بأن «كل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير الطبيعة الجغرافية والتركيبية الديمغرافية أو الوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة، أو أي جزء منها، ومن ضمنها القدس، تعتبر غير سارية ولا شرعية». ودعت اللجنة أيضاً إسرائيل «لإلغاء كل تلك الاجراءات التي اتخذتها، والامتناع مستقبلاً عن الاجراءات التي قد تسبب تغيير الوضع القانوني للأراضي العربية المحتلة».

إلا أن السلطات الإسرائيلية، ورغم اعتراض واحتجاجات الرأي العام

العالمي المتعددة، مستمرة في الإعلان بوقاحة عن «حقهم التاريخي الغير منازع» ملكيتهم لتلك المدينة، ويؤكدون أن القدس كانت دائماً وستبقى للأبد «مدينة يهودية».

القدس: من أهلها واصحابها

القدس - مدينة معتبرة كمكان ديني مقدس لمثلي الأديان الثلاثة العريقة في القدم - اليهودية والمسيحية والإسلام. كانت قد اقيمت قبل آلاف من السنين من ظهور اليهود فيها.

احتوت المخطوطات المصرية، والمؤرخة لألفي عام، قبل الميلاد على ذكر هذه المدينة. وتقول هذه المخطوطات أن الكنعانيين هم الذين سكنوا تلك المدينة. ومن المعروف تاريخياً أن إحدى المدن الكبرى في الدولة الكنعانية، والتي وصلت في عهد القرنين الثالث عشر والثاني عشر ق. م. مستوى عالياً، في تلك الفترة، من التطور الاجتماعي كانت القدس والتي تحولت إلى «المدينة القلعة» ويعتقد المؤرخون بأن التسمية الحالية للقدس، هي في الأصل كنعانية، والتي عنت «مدينة السلام». والإنجيل يؤكد أن التسمية قبل ذلك كانت ايغوس - حسب تسمية أحد تفرعات الكنعانيين الايغسيين.

في عهد الدولة الكنعانية هاجمت الكثير من القبائل السامية الآتية من جنوبي الجزيرة العربية فلسطين، ومن ضمنها كانت القبائل اليهودية «يهودا وإسرائيل» التي استطاعت بعد حرب طويلة طاحنة مع السكان المحليين من تدمير واخضاع الدولة الكنعانية. إن تاريخ اخضاع الدولة الكنعانية من قبل اليهود مذكور أيضاً في الإنجيل، والذي تستخدمه الدعاية الصهيونية بشكل خاص «كمصدر موثوق به» لإثبات «الطبيعة اليهودية للمدينة».

وفي القرن العاشر ق. م. اقيمت على «أرض كنعان» الدولة الإسرائيلية - اليهودية، والتي انقسمت على نفسها بعد مئة عام، قسمين: إسرائيل ويهودا. واستمرت دولة إسرائيل ما يقرب المئة عام، وفي عام ٧٢٢ ق. م. اخضعها الآشوريون لسלטهم. وفي عام ٥٨٦ ق. م. انهارت دولة يهودا بفعل ضربات

البابليين، والتي ضمت القدس أيضاً. ومنذ ذلك الحين انتهت الفترة القصيرة نسبياً من سيطرة اليهود على القدس وفلسطين عامة. وكان اليهود قد تم سبيهم وبيعهم كعبيد في بابل. ثم احتل الفرس المدينة بين الأعوام (٥٣٠ - ٣٣٢ ق. م.)، واليونان بين (٣٣٢ - ١٦٤ ق. م.).

بعد سقوط امبراطورية بابل، عاد قسم ضئيل من اليهود لفلسطين. وعند اعادتهم بناء دولة يهودا الثانية التي امتدت على منطقة القدس الصغيرة، قام الرومان بتحطيمها في القرن الأول ق. م.، بعد أن عاشت من عام ١٦٤ حتى ٦٣ ق. م. وخلال الغزو الروماني كانت القدس قد دمرت بكاملها، واليهود قد تم نفيهم منها. وكما أكد أحد المؤرخين القدامى «بعد ذلك لم يبق أي يهودي داخل أسوار القدس. كل السكان السابقين كانوا قد رحلوا».

على مدى قرون عديدة بقيت المدينة مستعمرة رومانية. وفي تلك الفترة بالذات، في القرن الرابع، أصبحت القدس مدينة مقدسة للمسيحيين، وبها يرتبط تاريخ تلك الديانة.

في عام ٦٣٧ دخل العرب فلسطين، والكثيرون منهم ارتحلوا واقاموا في القدس. القسم الأعظم من سكان المدينة اعتنقوا الإسلام، وأصبحت العربية اللغة الأساسية. ولقد سمح لليهود بالعودة للقدس، بعدما أصبحت هذه المدينة عربية.

حكم العرب القدس منذ عام ٦٣٧ حتى ١٥١٧، فيما عدى ثلاثة مراحل، والتي وقعت إدارتها في يد العثمانيين (١٥٧٢ - ١٥٩٠)، الصليبيين (١٥٩٩ - ١١٨٧ و ١٢٢٩ - ١٢٣٩) وعادت مرة أخرى للحكم العثماني.

بعدما تم الاستيلاء على المدينة من قبل الصليبيين عام ١٥٩٩ طرد اليهود من جديد من المدينة، و فقط، بعد ما تم الاستيلاء عليها من قبل صلاح الدين عام ١١٧٨ سمح لهم بالعودة إليها. ومنذ ذلك الوقت لم تعترض اليهود أي اعتراضات للإقامة في المدينة. ولقد تؤكد عبر التاريخ تكراراً بأن المسلمين الذين

قد ملكوا المدينة على مدى قرون عديدة، كانوا قد تعاملوا بلطف مع ممثلي الديانات الأخرى.

بذلك، يمكن القول، إنه على مدى ما يزيد عن أربعة آلاف سنة من تاريخ القدس، شكلت مرحلة هيمنة اليهود عليها فترة قصيرة فقط. زيادة على ذلك، إن وجود الأماكن المقدسة المختلفة المسيحية والإسلامية، لا تعطي إسرائيل أي حق تاريخي لمطالبتها «بالطبيعة اليهودية» الخاصة للقدس.

لقد كانت القدس أولى القبلتين للمسلمين، وفي الوقت الحاضر تعتبر المدينة الثالثة في قدسياتها، بعد مكة المكرمة والمدينة المنورة، بالنسبة للمسلمين.

إن المكان المقدس الرئيسي في القدس بالنسبة للمسلمين هو منطقة الحرم الشريف، التي تضم المسجد الأقصى ومسجد عمر وقبة الصخرة الشريفة والآثار العديدة الأخرى.

هيكل سليمان الذي يعتبر المكان «الأكثر قدسية» لليهودية كان قد بني في عهد الملك سليمان، ابن داود، الذي اخضع القدس لسلطانه. إن تاريخ بناء الهيكل وتخطيطاته واردة في الكتاب المقدس. فقد شيد هيكل سليمان بين العامين ٩٥٩ - ٩٥٢ ق. م. وخلال الغزوات اللاحقة للمدينة، كان الهيكل قد تعرض للتدمير والتخريب، وكان قد أعيد بناؤه في عهد المملكة الثانية، وبعد ذلك، دمر بالكامل واحرق على أيدي الرومان في أواسط القرن الأول قبل الميلاد مع القدس كلها.

إن المعلومات المتوفرة الآن لدى علماء الآثار، لا تعطي إمكانية تحديد ذلك المكان الذي وجد فيه الهيكل، إلا أنه من المعروف أنه كان على أرض الحرم الشريف. ولقد بقي حتى أيامنا هذه «حائط المبكى» الذي يشكل جزءاً من السور الذي أحاط بالهيكل، والذي يعتبر المحجة الأساسية لليهودية.

وبما أن حائط المبكى جزء من السور المحيط بالحرم الشريف في الوقت الحاضر، أعلن أنه ملك للمسلمين حسب ما جاء في قرار لجنة المحامين المعينة من الحكومة البريطانية عام ١٩٢٩. وفي عام ١٩٣٠ أكد هذا القرار في

عصبة الأمم. ويجدر القول، في الوقت ذاته، إن اليهود لم تعترضهم أي مشاكل عندما كانوا يأتون لممارسة عباداتهم الدينية عند حائط المبكى.

وهكذا، كما نرى، أنه ما عدا الخرافات والأكاذيب اليهودية حول حقهم التاريخي في القدس لا تستطيع إسرائيل والدعاية الصهيونية مقاومة الحق الشرعي للعرب في مدينة القدس، حسب ما ينص عليه المقياس القانوني الدولي والشرائع الحديثة التي تعتبر المقبولة الوحيدة. لهذا، فإنه من المستهجن أن الصهيونية اليوم قد اختارت الطريق المقبول الوحيد لديها، لإثبات سيطرتها على القدس وهو تغيير الطابع التاريخي للمدينة، وإقامة مكانه مدينة جديدة والدعوة من خلال الدعاية الوقحة «بالارتباط الروحي لليهود بها» والقائمة على «الروابط التاريخية» بمكان جغرافي محدد.

القدس: تحت مخالب العدوان

ظهرت قضية القدس والقضية الفلسطينية ككل في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، عندما رفع قادة الصهيونية شعار إقامة دولة يهودية على أراضي فلسطين. لقد برجت السياسة الاستعمارية التوسعية الصهيونية في بداية ولادة الصهيونية كحركة سياسية، والتي شكلت السبب الأول لظهور القضية الفلسطينية، والتي أصبحت فيما بعد مصدر مأساة الشعب العربي الفلسطيني، وتراجيديا القدس خاصة. ولقد اختارت المحاولات العدوانية التوسعية للصهيونية القدس، حيث ان بن غوريون كان قد صرح أن «لا فلسطين بدون القدس، وهناك عشرات الآلاف من شبيبتنا مستعدة لبذل أرواحها في سبيل القدس سنعمل ما نستطيع، وهي تدخل في إطار إسرائيل كما تدخل تل أبيب».

احتلت إسرائيل الجزء الغربي من القدس عام ١٩٤٨، ودخلت القوات الأردنية الجزء الشرقي من أجل إعاقة إسرائيل في احتلال القدس كاملة. وهكذا أصبحت المدينة مقسمة لجزئين، حيث وقعت أكثر من ٧٥٪ من أراضي القدس تحت الإدارة الإسرائيلية و٢٥٪ تحت الإدارة الأردنية.

ولقد هرب آلاف العرب من القدس خلال الحرب للنجاة من وطأة إرهاب المجموعات الصهيونية .

وبعد أقل من عام من احتلال المدينة الجديدة، أعلنت إسرائيل القدس عاصمة لها. إلا أنه يجب التأكيد هنا، أنه رغم كل المحاولات الإسرائيلية الرامية لتثبيت وتعميم القدس كعاصمة لإسرائيل، باءت إسرائيل بالفشل، حيث أن الأغلبية الساحقة من البعثات الدبلوماسية فضلت البقاء في تل أبيب، ورفضت كل الدول العظمى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل .

ولقد شنت السلطات الإسرائيلية منذ الأيام الأولى لاحتلالها الجزء الغربي من المدينة حملة منظمة لإزالة الطابع العربي للمدينة، واعطائها طابعاً يهودياً عالمياً صرفاً. قاموا بتنفيذ كل هذه الممارسات، رغم أن إسرائيل كانت قد أعطت وعداً شكلياً في الأمم المتحدة، حين قبولها عضواً في هذه المنظمة الدولية، بأن القدس تدول وستعطي الفلسطينيين إمكانية العودة. ولقد أعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة حينذاك بأنها «أخذت في الاعتبار إعلان إسرائيل وتوضيحاتها، التي نقلها ممثل حكومة إسرائيل حول الاعتراف بضرورة تنفيذ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٧، و ١١ كانون الأول ١٩٤٨» .

إلا أن إسرائيل كانت قد استمرت في تهويد المدينة الجديدة، رغم احتجاجات الرأي العام العالمي، مشكّلة بذلك خرقاً فاضحاً لقرارات المنظمات الدولية، ووعدها للأمم المتحدة المتعلق بضرورة تنفيذ مسألة تدويل القدس .

جنباً إلى جنب، سارت ممارسات إسرائيل في «استيعاب» الجزء الغربي من القدس والتحضير لحرب جديدة من أجل احتلال المدينة القديمة، حيث جرى تحضيرها كمخفر أمامي متقدم وقوي على الحدود، وجعلوها من ثم منطقة عسكرية. في هذه المنطقة أيضاً تم استيعاب المهاجرين الجدد، وتم بناء مساكنهم بجانب حدود القدس الشرقية، ومثلت هذه البنايات خطأً دفاعياً عسكرياً متقدماً، وانشئت بشكل جعل واجهاتها مظلة على القدس الشرقية

وذلك من أجل ان تغطي النيران عن بقية المباني الخلفية. وكانت واجهات العمارات تلك اسمك بمرتين من البنايات الأخرى، وتذكر نوافذها بالدمش العسكرية. حتى إن السلطات جعلت من البيوت القديمة محطات ودمش عسكرية. كل هذا يمثل جزءاً من التحضيرات التي قامت بها الدولة الصهيونية من أجل حرب جديدة.

بدأت إسرائيل في عدوانها الدوري يوم الاثنين بتاريخ ٥ حزيران ١٩٦٧، ضد الدولة العربية. في ذلك اليوم استطاعت القوات المظلية من اقتحام خط دفاع المدينة الشرقية، واستمر قصف المدينة بالمدفعية والطيران الإسرائيلي ليومين آخرين، رغم أن القوات الأردنية التي تواجدت هناك، كانت قد انسحبت. . . واستخدمت في الهجوم أيضاً قنابل النابالم. . . ولقد كانت حصيلة هذا القصف الجوي والأرضي قتل مئات من السكان العرب المسالمين، وتدمير عدد كبير من البيوت والبنايات الإدارية. ولقد تضرر المسجد الأقصى، والذي يعتبر أحد أكبر الأماكن الدينية والتاريخية بعد مكة بالنسبة للمسلمين، وكنيسة القديسة آنا ومستشفى فكتوريا وغيرها. . . ولقد غادر المدينة من ٢٠ إلى ٣٠ ألف مواطن عربي في الأيام الأولى من الاحتلال الإسرائيلي.

وحين وصول الحاخام الأكبر شلوموغورين، مع الجيش الإسرائيلي للمدينة المحتلة، أعلن «لقد تمكنا من احتلال المدينة المقدسة. . . ونقسم بدمائنا بأننا سوف لن نعيدها لهم أبداً. . . هذا المكان المقدس هو لنا ولأهنا ومن هنا سوف لن تحرك خطوة واحدة للخلف أبداً. . . أبداً!»!

من الطبيعي، أن المعتدين الصهاينة لم يأخذوا في حساباتهم ملايين المسيحيين، ولا ملايين المسلمين، والتي مثلت وتمثل لهم القدس مدينة مقدسة.

منذ عام ١٩٦٧ والدعاية الصهيونية تطلق على القدس «المدينة الموحدة» وتسكت عن القول بأنه قد «توحدت» بالقوة الفظة، ضد إرادة سكانها، وقرارات ومطالب العالم بأسره.

القدس الموحدة: ماذا تعني!

كتبت صحيفة الغارديان اللندنية، أن «إسرائيل بشخص رئيس وزرائها - ليفي أشكول - وعد العالم قبيل الحرب، بأن بلاده ليست بحاجة إلى شبر واحد من الأراضي العربية. ولم يمض أسبوع واحد على وقف إطلاق النار حتى بدأ عمل الجرافات في المدينة القديمة. ومع نهاية آب ١٩٦٧ كان قد أزيل ما يقارب من أربعة آلاف بيت عربي في القدس».

بعد أسبوعين من انتهاء المعارك العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧، اتخذ البرلمان الإسرائيلي قراراً حوّلت الحكومة بموجبه حق بسط نفوذها على «أية قطعة من أرض إسرائيل (إسرائيل الكبرى) التي تعتبرها ضرورية. وفي هذا اليوم تم الإعلان عن توحيد القدس ومجموعة من القرى العربية المحيطة بالدولة الإسرائيلية. وفي ٢٧ و ٢٨ آب من العام نفسه اتخذت الحكومة الإسرائيلية والسلطات العسكرية مجموعة من القوانين والمراسيم والتدابير، كانت نتيجتها حل مجلس بلدية القدس الشرعي المنتخب من قبل المواطنين في الجزء الشرقي من المدينة وطرد رئيس البلدية. . كما تم تطبيق هذه القوانين على كل المؤسسات العربية التنفيذية والمؤسسات الأخرى، وبذلك تم إلحاق المدينة المقدسة بدولة إسرائيل عملياً.

إلا أن «القوانين الصهيونية»، كانت قد طبقت قبل اتخاذ قرارات رسمية بذلك. وفي ١١ آب، بدى تهويد القدس الشرقية، والمتمثلة في التدمير المبرمج والمصادرة للممتلكات العربية. . . ففي حي السور الغربي للحرم الشريف دمر ١٣٥ بيتاً عربياً كان يسكنها ٦٥٠ مواطناً، ونسفت ٢٤ بناية من ضمنها أماكن تاريخية ودينية ومحل إقامة المفتي الإسلامي في الحي نفسه (٢٤ آب).

ومن ثم، وفي ٨ شباط ١٩٦٨ قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة وإلحاق ٣٣٤٥ دونماً من الأراضي العربية في الجزء الشمالي من المدينة. وفي نيسان ١٩٦٨ صودرت ٣٠٠ دونم من القسم الجنوبي، وفي القسم الشرقي صودرت أراضي حي جبل المكبر، وانشئت عليها مستعمرة «كريات مورفياخ»، واستوطن هذه

المستعمرة مستوطنون من منظمة صهيونية متدينة متعصبة - «خالوتسيم».

نشرت صحيفة «جيروزالم بوست» في تموز ١٩٦٧ مقالاً تقول فيه بضرورة توسيع ٨٢ متراً حول حائط المبكى، وكان هذا المشروع مؤشراً على تدمير وتهويد البنايات والممتلكات العربية المتبقية في حي الحرم الشريف. وخلال خمسة أعوام من الاحتلال الإسرائيلي كانت إسرائيل قد صادرت خمسة عشر ألف دونم من أراضي القدس الشرقية، وتحديدًا ممتلكات هذا الحي المجاور لحائط المبكى.

هذا، وكانت قد وضعت «خطة عامة» لبناء القدس عام ١٩٦٤، أي قبل العدوان بثلاثة أعوام. وبعد الاحتلال، بدأت السلطات المحتلة حالاً بتنفيذها. وكما كتبت «النيويورك تايمز» فإن تنفيذ ذلك، لم يكن صعباً، حيث ان المجموعة التي عملت على رسم هذه الخطة ذات التركيبة الدقيقة، أخذت بعين الاعتبار إمكانية التوحيد الكامل للمدينة، وربط الجزئين معاً بالروابط المشتركة والتكامل بين شطريها. وقبل حرب الأيام الستة، كانت الخطة في أواخر مراحلها التحضيرية».

كتب ف. داريل، المهندس المعماري لتخطيط المدن، في صحيفة «جيروزالم بوست اويكلي» إن «مخطط إعادة بناء المدينة يعتمد على التوسع في كل الاتجاهات، بحيث تبقى القدس القديمة في الوسط. وهذا عملياً يعني تشويه المظهر الخارجي للمدينة».

لقد سعت الخطة الصهيونية في القدس ومنطقتها لتحقيق حقائق جغرافية وديمغرافية، والتي من جهة ستمنع تقسيم المدينة حسب المعالم الديمغرافية، ومن ناحية أخرى، حاصروها بدائرة من المستوطنات الإسرائيلية التي عزلتها عن بقية مناطق الضفة الغربية لنهر الأردن المحتلة.

القدس: وراء الأسوار

وبتاريخ ٢٦ آذار ١٩٦٩ نشرت خطة أخرى «لترميم» المدينة، أطلق عليها «مشروع القدس الكبرى»، بحيث يأتي تطبيقها العملي تكملة «للخطة العامة لإعادة البناء» سابقة الذكر.

في ذلك اليوم نفسه كتبت الصحيفة الإسرائيلية «معاريف» في مقالة تحت عنوان «القدس الكبرى - عاصمة لإسرائيل»، بأن حدود القدس يجب أن تمتد حتى مدينة رام الله في الشمال، وبيت لحم في الجنوب. وكتبت الصحيفة نفسها ان إنجاز هذه الخطة معد لفترة خمسين عاماً، سيزداد عدد السكان اليهود خلالها في المدينة حتى ٩٠٠ ألف نسمة. ومن أجل بث الحياة في هذه الخطة، كان من الضروري لإنجازها ليس فقط مساحات واسعة، بل «إعادة توطين» الآلاف من السكان المحليين.

في عام ١٩٦٩ فقط، وفي منطقة واحدة ممتدة على مساحة ٤, ٥ هكتاراً من جبل سكوبوس وحتى منطقة الشيخ جراح كان قد صدر ٨٢٠ آراً من الأراضي العربية، خططت السلطات الإسرائيلية لتوطين مئة ألف من المستوطنين اليهود فيها. وفي الشمال الغربي من القدس كانت قد أزيلت القرية العربية - النبي صموئيل - عن وجه الأرض، وعليها أنشئت منطقة سكنية كبيرة سميت برامات أشكول - وفي الشمال - الشرقي من القدس انشأ الصهاينة منطقة سكنية كبيرة، أطلق عليها نيفي ياكوف، الخطة النهائية لإعادة بناء هذه المنطقة تسعى لربطها مع مستوطنات جيفات شايرا والواقعة على بعد ثلاثة كيلومترات من الجنوب، وتوطين ١٦٠ ألفاً من المستوطنين اليهود فيها.

حين الانتهاء من بناء رامات أشكول ربطتها السلطات مع حي «جليفات شايرا» بحيث تحاط القدس من الشمال بسلسلة متكاملة من المستوطنات اليهودية، والمعزولة عن الأراضي العربية المحتلة التي يعيش فيها العرب بكثرة في الضفة الغربية.

وفي الجنوب الأقصى من المدينة، بدأت وزارة بناء المساكن الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ بإقامة مستوطنة «جيسلو» على انقاض الأحياء العربية. ومن أجل تغطية المدينة من الجنوب، سيربط حي جليفات ها - ماسوا الحديد بكريات هايوفيل.

من الجنوب الشرقي تبنى المستعمرات: الأسوار

وشرقي القدس، وعلى الطريق المؤدية لمدينة أريحا، كان قد بدأ في إقامة

المركز السكني، الصناعي الكبير ميشور أدوميم عام ١٩٧٥، والذي سيحيط بالقطاع العربي من كل الجهات على شكل «حزام أمني». هذا ولقد سوت الجرافات منطقة كبيرة وشقت الطرق، واقامت الخطوط الكهربائية والتلفونية، تعمل فيها الآن ما لا يقل عن عشرة مؤسسات صناعية.

هذا وقد بلغ إجمالي ما أقيم من المستوطنات على الأراضي التي صدرت من العرب بعد ١٩٦٧، ستة عشر منطقة سكنية جديدة، يعيش فيها الآن ما يقارب من ١٠٠ ألف مستوطن يهودي.

إن تنفيذ الخطة الصهيونية في إعادة بناء و«ترميم» القدس، استدعت تنفيذ هدفها عبر التجزئة والتطويق ومن ثم خنق الأحياء العربية... هذه الخطط تهدف لتكريس القدس «عاصمة إسرائيل الموحدة وغير القابلة للتجزئة، ولإيجاد الأغلبية اليهودية في كل أجزائها».

ونتيجة لهذه السياسة، ازدادت مساحة الأحياء اليهودية الصرفة في المدينة أكثر من الضعف، في الوقت الحاضر.

وخلال تحضير الخطط لإعادة بناء المدينة، تراقب وزارة الإسكان والتعمير مدى تحقيق وانجاز «سياسة المخافر الأمامية» الصهيونية. فتقام الأحياء السكنية الجديدة بشكل خاص على المرتفعات المسيطرة على المدن، وخلال بنائها يؤخذ بعين الاعتبار المتطلبات العسكرية - الاستراتيجية لجعل القدس وتحويلها المدينة «القلعة اليهودية».

حول ذلك كتبت مجلة «النيوزويك» الأميركية: «لم تغب أهمية إحاطة القدس العربية بخطوط عريضة من المستوطنات اليهودية، عن نظر الاستراتيجية الإسرائيلية. ومن أجل هذا الهدف قاموا بتوسيع حدود المدينة واحاطوها بشكل يسهل ممارسة المراقبة على الأحياء العربية. ومضت المجلة في القول «واضح كالنهار»، لماذا تريد إسرائيل امتلاك القدس الشرقية. هذه المدينة تشكل المفتاح الاستراتيجي للضفة الغربية، والعازلة للجزء الجنوبي لهذه الضفة من منطقة الخليل حتى الجزء الشمالي في نابلس. وامتلاك إسرائيل لشرقي القدس، يتيح لها

أن تهيمن على الضفة الغربية ككل، ومراقبة التجارة والاتصالات وضبط السكان، وخرق الوحدة الإدارية لهذه المنطقة، والهيمنة على مداخل نهر الأردن».

من أجل تحقيق هذه الأهداف تعلقو «صروح» الصهيونية المتمثلة بالعمارات الشاهقة على المناطق العربية والأحياء التاريخية ذات الأهمية المعمارية للمسلمين والمسيحيين، بالوسائل العسكرية، التي تؤكد نوايا المحتلين غير الخفية على أحد، فهم ينوون البقاء هنا على مدى العصور. هذه البنايات والتماثيل التي تحمل لوحات توراتية، توضع كرموز في السياسة والاستراتيجية العسكرية الصهيونية. ولقد كتبت صحيفة «الأزفتيا» السوفياتية «سجانون وليس معماريين لبيوت كالجناد، بيوت كالحراس تهاجم البقية الباقية من البيوت العربية لتحصنها في طوق خانق، مهددة إياها بالخنق».

في الوقت نفسه تمارسه السلطات سياسة توطين نشيطة «للأحياء - الساخنة» بالمهاجرين الجدد. فالشقق هناك عادة ليست غالية الثمن نسبياً، والكثير من العائلات اليهودية لا تجد مخرجاً آخر غير الذهاب للعيش في «الحزام الأمني» رغم أنهم يعلمون أن هذه الأحياء قائمة خارج ما يسمى «الخط الأخضر» (خطوط هدنة عام ١٩٤٨).

إلا أنه ليس من حق كل إسرائيلي أو مهاجر - يهودي أن يعيش هناك. فمبادئ السياسة الصهيونية يحافظ عليها جيداً هنا أيضاً: ٤٥٪ منها تخصص للمهاجرين من الدول النامية، ٤٥٪ «للاشكناز» أي لليهود الدول الأوروبية والأميركية «الأكثر لياقة»، و١٠٪ لليهود الآخرين. هذه المعادلة لم تتحدد بالصدفة - حيث لا يجب تجميع وحشد عدد يزيد على المعقول ليس فقط من العرب، بل وحتى من «اليهود الشرقيين» في الأحياء الاستراتيجية!

أما بالنسبة للعرب، فإنهم لا يكتفون بحرمانهم من العيش في الأحياء اليهودية، بل ويمنعونهم منعاً باتاً من العيش في الأحياء الجديدة، وكذلك يمنعونهم من البناء في أحيائهم القديمة.

القدس : تفرغها من العرب وحشرها باليهود

أكدت مجلة «التايم» الأميركية، بأنه خلال تحقيق حفلة «الاستيعاب» للمدينة قامت إسرائيل «بكل ما تحويه الكلمة من معنى بشق طريق الرقابة اليهودية على ذلك الجزء من القدس بالجرفات عبر الجير ورمال القدس الشرقية» .

إلا أن «الدعاية الإسرائيلية تحاول جاهدة تغطية أعمالها الموجهة نحو اجتثاث وطرده السكان العرب من الرأي العام العالمي، واعطاء أعمالها الصفة الشرعية وتبريرها. فتقول مثلاً أحد منشورات البلدية الإسرائيلية في القدس، أن المواطنين العرب «لم يطردهم بالقوة أبداً»، وفي حال ضرورة استعمال أراضيهم بهدف «تطوير» المدينة يقبضون تعويضات «سخية» وتضمن لهم «مساكن بالاختيار». إلا أنه وفي الحقيقة، يجري كل هذا، بطريقة أخرى.

إن ثمن الأراضي في القدس الشرقية اليوم يزيد عن ٣٠ - ٣٥ ألف جنيه استرليني للدونم الواحد. ولدى السكان العرب خياران عندما يجري الحديث بخصوص أراضيهم وممتلكاتهم، فإما أن يحصلوا على تعويضات شحيحة، وإما، في حال رفضهم لها، تطردهم السلطات بالقوة وتصادر ممتلكاتهم. وتلك التعويضات التي يتم عرضها على العرب يتم تقديرها حسب ثمن الأراضي عام ١٩٤٧، ويتم دفع تلك التعويضات على مدى عشرين عاماً.

الصحفي البريطاني دافيد هيرست يروي أقوال أحد مواطني القدس: «الأرض التي ولدت عليها أنا ووالدي، والتي كانت ملكيتنا، ثمنت بخمسة وسبعين ألف جنيه استرليني. ولو أنها كانت في ملكيتي الآن، لاستطعت أن أبيعها بـ ٤٥٠ ألف جنيه استرليني، أما في حال الحصول على التعويضات الإسرائيلية، فلن أنال أكثر من ستة آلاف وعلى مدى ٢٠ عاماً».

عندما يمتنع المواطن العربي في القدس عن التخلي عن أملاكه «للمالك الجديد» مقابل تعويضات «معقولة»، يعمل الأخير على خلق ظروف غير محتملة لإجباره على التخلي عن هذه الأملاك «اختيارياً». في البدء ترسل الجرافات، وتدمر كل شيء حول البناية. وخلال ذلك تصطدم الجرافة «سهواً» بيت

العربي، فتتصدع الجدران، وتبدأ بتسريب المياه. تقطع الكهرباء والماء، ثم تأتي السلطات البلدية لتأمره بالانتقال من البيت، لعدم وجود حالة صحية مناسبة ضمن العيش الآمن فيه.

أما وعود السلطات بخصوص ضمان «مساكن اختيارية» للعائلات العربية المهجرة فإنها تبقى مجرد وعود.

ما الذي حصل مع آلاف العائلات العربية، التي اغتصبت منها بيوتها وأماكنها من جراء سياسة الجرافة الصهيونية؟! وهل حصلت على «مساكن اختيارية» بديلة في القدس؟ تظهر الاحصائيات التي يوردها الرئيس السابق لبلدية القدس روجي الخطيب في كتابه «تهويد القدس» ما يلي:

ملكية الأراضي في القدس

عام	نسبة الملكية بالمئة التي بحوزة العرب والمسلمين والمسيحيين	نسبة الملكية بالمئة التي كانت بحوزة اليهود	نسبة الملكية بالمئة التي بحوزة الأقليات والديانات الأخرى
١٩١٨	٩٤	٤	٢
١٩٤٨	٨٤	١٤	٢
في نهاية الانتداب			
١٩٤٨	٢٥	٧٣	٢
بعد احتلال القدس الغربية			
١٩٧٦	١٤	٨٤	٢

- * وحدت إسرائيل مدينة القدس متحدية إرادة العالم كله ..
- * وضعت الدولة العبرية خطط توحيد قبل حرب ١٩٦٧ ..

القدس: السكان العرب: كيف يعيشون فيها

لقد عبّر نائب رئيس بلدية القدس للشؤون العربية م. سالمون عن عقيدة المحتلين المستهترّة «في البدء نأخذ الأراضي، والقانون سيأتي فيما بعد» والحقيقة،

ان التوسّعين قد أخذوا الأرض من العرب، ورموا عرض الشارع عشرات الآلاف من العجزة والنساء والأطفال، واحرقوا المقدسات الإسلامية ونسفوا وحطموا البيوت العربية بالجرافات - هكذا أصبح قانون القوة بالنسبة للعرب .

لقد كتبت صحيفة «الاوزيرفر»: «على الرغم من إعلانات الدعاية الإسرائيلية المعروفة جيداً بخصوص «المدينة الموحدة»، هذا التوحيد جغرافي صرف، وليس وحدة العيش المشترك للسكان فيها». ولا يمكن التحدث عن وحدة السكان العرب واليهود في القدس، للأسباب التالية:

أولاً - إن أغلبية السكان اليهود هم محتلون - استعماريون (ووفقاً لقواعد القانون الدولي فإن الحالة القانونية للمستوطنين تتساوى مع قوات الاحتلال الأجنبية، ويجب أن تخرج من الأراضي التي تحتلها بانتهاء الاحتلال العسكري).

ثانياً - لأن السلطات الصهيونية تتعامل مع المواطنين العرب الأصليين ليس فقط كبشر من الدرجة الثانية، بل وتعتبرهم عقبة في سبيل طريقهم لتحقيق مخططات إضفاء الطابع اليهودي الصرف على المدينة، أي يعني طمس عروبتها.

لقد كتبت صحيفة «الأزفستيا السوفياتية»: «هنا يمكن اعتقال العربي حتى «للسك في شكله»، ووضعه خلف القضبان بدون محاكمة واستخدام الضرب لانتزاع «الاعتراف» منه، رغم أن تهمة الوحيدة، هي انه يعيش هناك، حيث عاش أجداده وأجداد أجداده، وحقه في ملكيته مثبت في الوثائق الأبدية التاريخية».

وكتبت «الغارديان»: إن «المواطن العربي في القدس الذي عاش أسلافه هنا، قبل ألف عام من دخول أول أسلاف حكام المدينة الحاليين لهذه الأرض، يعلم جيداً، أن السلطات الإسرائيلية تستطيع في أي دقيقة فرض ضرائب إضافية ومصادرة أراضيه، وإزالة بيته بالجرافات، واعتقاله أو نفيه. ويدرك عبر كل هذا أنه لا يستطيع طلب مساعدة السلطات المختصة، والتي لم ولن تحرك اصابعها لمساعدته».

حالما فرضت السلطات السياسية والإدارية عام ١٩٦٧ على القدس الشرقية

بدأ الصهاينة بالعمل لإخضاع الاقتصاد العربي لأهدافهم، وذلك من أجل تهويده وإلحاقه بالاقتصاد الإسرائيلي عموماً.

ولقد أجبرت السلطات سكان المدينة القديمة على تبديل العملة الأردنية بالليلرات الاسرائيلية، وذلك حسب التسعيرة المخفضة التي وضعتها تلك السلطات، ولقد أغلقت خمسة بنوك عربية، وألغيت حقوقها.

هذا ولقد صودر العديد من المؤسسات الصناعية التي يملكها العرب، وطردها العمال الذين عملوا فيها، وعند اختيار العمال الجدد للعمل في تلك المؤسسات فضلوا العامل اليهودي، وإذا كان عربياً فهو يأخذ أجوراً أقل بكثير من العامل اليهودي. في الوقت نفسه الذي فرض على العامل من القدس الشرقية الانضمام إلى «المستدروت» من بين سائر النقابات العمالية.

وبسبب انخفاض مستوى السياحة، ومن ثم انتقال هذا العمل لأيدي المؤسسات الإسرائيلية، ازداد العاطلون عن العمل بين السكان العرب. . عدد العاطلين ازداد أيضاً بسبب إلغاء وانتهاء الخدمات البلدية العربية مما دفع الكثيرين من العرب للبحث عن أي عمل بأجور تسد رمقهم.

وأقرت الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) بتاريخ ١٤ آب ١٩٦٨ قانوناً لتنظيم الحقوق والإدارات يضمن تنفيذ الإدارة الاقتصادية على شرقي القدس. واتخذت السلطات الإسرائيلية تدابير لجعل القدس سوقاً لتصريف المنتجات الإسرائيلية فقط، أما المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية فإن أبواب السوق كانت قد أغلقت في وجهها.

وتخدم سياسة التهويد نظام الضرائب المطبق. وحسب الاحصائيات الرسمية للسلطات الإسرائيلية فلقد تضاعفت الضرائب في القدس خلال العشرة الأعوام الأخيرة أكثر من ١٦ مرة. في آذار ١٩٧٨ اتخذ المجلس البلدي قراراً يقضي برفع الضرائب على السكان بنسبة ٥٠ بالمئة، وضرائب الدخل بنسبة ٨٠ بالمئة، والضرائب المصرفية بنسبة ١٠٠ بالمئة. . بفضل هذه الأنظمة المتخذة من قبل السلطات، وقع الثقل الأكبر من الضرائب على كاهل المؤسسات العربية

الصغيرة، حيث ان حجم الضرائب المفروضة عليها تزيد عن ٨٠ بالمئة من دخولها.

من الطبيعي، أن سياسة الضرائب لا تؤثر على «السوبر ماركت» الضخمة، والتي يملكها أرباب العمل - اليهود. بعكس ذلك، فإن ذهاب الدكاكين والمستودعات العربية الصغيرة، ستزيد من أرباح تلك المؤسسات اليهودية الكبيرة.

وفي كانون الثاني عام ١٩٧٨ فرضت ضرائب إضافية على المحامين والأطباء والمهندسين العرب، ولم تأخذ السلطات في حسابها مصاريف هذه النقابات الكثيرة. وكنتيجة لذلك فإن دخل هذه المجموعة العربية من السكان نزلت لمستوى الصفر. ويصبح واضحاً للعيان أن المحتلين الإسرائيليين قد استخدموا نظام الضرائب، وبشكل عام، السياسة الاقتصادية كوسيلة لتحقيق ضغوطات على المواطنين العرب، واجبارهم على النزوح من القدس.

وتعرض التعليم للتهويد مستهدفاً مثل كل الإجراءات الإسرائيلية الأخرى، تحقيق غاية واحدة، وهي انهاء الروح الوطنية العربية المقاومة، وانهاء التاريخ والأعجاد الوطنية العربية من الفكر العربي في القدس.

منذ الأيام الأولى للحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية ألغيت كل البرامج التعليمية في المدارس، وأما الكتب فإنها قد استبدلت بالكتب التي تدرس في المدارس العربية، في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

وفي عام ١٩٦٩ تم اقرار قانون مراقبة المدارس، الذي ينص على أن كل مدرس يجب أن يحصل على رخصة إسرائيلية للتعليم. وعلى أن كل المدارس الخاصة والدينية يجب أن تتعامل مع منهاج البرنامج الإسرائيلي، وفي كل المؤسسات التعليمية تجري سياسة اضطهادية ضد العرب، مبنوثة في برامجها.

وكنتيجة لهذه الاجراءات الصهيونية، تناقص عدد العرب في القدس بشكل مستمر. وتظهر الخارطة الديمغرافية للتطور، ما يلي:

القدس: السكان من الماضي إلى الحاضر

العام	عدد العرب	النسبة المئوية للعرب	النسبة المئوية لليهود	عدد اليهود	عدد الكلي
١٩١٨	٣٠٠٠٠	%٧٥	%٢٥	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
في نهاية الانتداب	١٤٠٠٠٠	%٥٨,٣	%٤١,٧	١٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
١٩٦٧	٨٠٠٠٠	%٣٠	%٧٠	١٩٠٠٠٠	٢٧٩٠٠٠
١٩٧٦	١٠٠٠٠٠	%٢٥	%٧٥	٢٩٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠

إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة النظر لهذه الاحصائيات بحذر شديد، حيث ان الاحصائيات الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ امتدت لتشمل سكان «القدس الكبرى» وليس في الحدود التاريخية للمدينة ويستخدم هذا النهج الصهيوني للتمويه على تلك التغيرات الديمغرافية الحاصلة حيث أنه يضم القرى التابعة للقدس واطرافها ويضمها بيت لحم بما فيها من أغلبية إسلامية ومسيحية للسكان فتتشوه الصورة الديمغرافية في القدس نفسها، وتتضاعف نسبة السكان غير اليهود بشكل أوتوماتيكي، في الوقت الذي تتناقض فيه حقيقة.

القدس: ضحية التعصب الديني عند اليهود

علاوة على الإرهاب، واغتصاب الممتلكات العربية، وتهجير السكان، أصبح هدم المقدسات الإسلامية وتدميرها وجهاً من وجوه السياسة التي تنهجها السلطات الصهيونية لتهويد القدس. فقد أزيل بعض المساجد في المدينة، وصودرت مساحات كبيرة من أراضي الأوقاف بما عليها من ممتلكات، وسرقت آثار عربية..

.. في الصباح الباكر من تاريخ ٢١ آب العام ١٩٦٩ شب حريق في المسجد الأقصى. لم تسمح السلطات الإسرائيلية بنشر نبأ الحريق إلا بعد مضي ساعة ونصف الساعة على اندلاعه. كان واضحاً ان الاسرائيليين لا يستعجلون إطفاء الحريق ولا يريدون أن يفعل العرب ذلك. ووصلت سيارات الإطفاء إلى مكان الحريق بعد ساعة من استدعائها، ولكن من دون ماء. واخذ الحريق

الذي الحق أضراراً جسيمة بالمسجد، بفضل جهود السكان العرب المحليين فقط .

واكدت الحقائق تأكيداً قاطعاً في ما بعد ان احراق المسجد هو نتيجة مباشرة لسياسة السلطات الصهيونية الماضية في تنفيذ مخططات إزالة وجه المدينة العربي . وتشهد على ذلك تصريحات الصهاينة التي اطلقت وتطلق منذ سنوات طويلة .

في مستهل الثلاثينات صرح الوزير البريطاني الصهيوني اللورد ميلشت قائلاً: «إن يوم بناء هيكل سليمان بات قريباً . . وسأكرس بقية أيامي لقضية إقامة الهيكل على أطلال المسجد الأقصى» .

في الرابع عشر من آب العام ١٩٦٧ نشرت مجلة «تايم» حديث المؤرخ الإسرائيلي، إسرائيل الداذا، الذي أجاب عن سؤال حول مصير المسجد الأقصى بوقاحة: «إن هذا السؤال بحاجة طبعاً إلى دراسة، ولكن حبذا لو تحدث هزة أرضية» .

وفي السادس عشر من حزيران العام ١٩٦٨ نشرت «نيويورك تايمز» تصريح إحدى المنظمات الصهيونية مرفقاً بخريطة شطر القدس الشرقي، لم يكن موجوداً على الخريطة لا المسجد الأقصى، ولا مسجد عمر، بل ظهرت مكانها ساحة واسعة للهيكل .

في شباط العام ١٩٧٩ حجزت السلطات الإسرائيلية أموال إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس (٨ ملايين ليرة إسرائيلية) وكانت مودعة في «باركلس بنك»، وطالبت بدفع الضرائب عن هذه الأموال، مخالفة بذلك القوانين الدولية، وكذلك أموال لجنة ترميم المسجد الأقصى، الذي تضرر من جراء حريق العام ١٩٦٩، هذه الأموال التي جمعتها اللجان الخيرية، وتبرع بها المؤمنون .

إن السلطات الإسرائيلية تشجع الأساليب الوحشية التي تجري بها الحفريات في القدس، والتي تستهدف تأكيد «حق» اليهود «التاريخي» في المدينة المقدسة . إن هدف هذه «الأبحاث» هو القضاء على الآثار الإسلامية . وتجري

الحفريات بقرب الأبنية العربية القائمة مباشرة وفي عمق كبير، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيارها لا محالة .

دعا حاخام إسرائيل الأكبر في إحدى عظاته قائلاً: «إيها البناء... أين جرافاتكم وتقنيتكم التي علمتكم كيف يجب ان تعملوا... قرب حائط المبكى (أي تشويه الحي العربي، وهدم الصروح الإسلامية التاريخية القائمة منذ ٨٠٠ سنة وغيرها). لقد اتخذت البلدية قراراً بإزالة الأحياء القذرة والمبتذلة، وينبغي تنفيذ هذا القرار دونما خوف ووجل... وعلى مئات السكان المقيمين هنا ان يتلقوا أمراً بالرحيل. إننا لن نتوقف، ولن نتردد ولن نحيد عن النضال إلى أن يتحرر الحائط من أعلاه إلى أسفله، ومن أقصى جنوبه إلى أقصى شماله».

أشارت جريدة «أوسرفاتوري رومانو» الناطقة باسم حاضرة الفاتيكان إلى أن الحفريات التي يجريها الصهانية في المدينة القديمة، وكذلك طابع البناء في القدس «تتسم بالعداء لكل ما هو غير يهودي، لكل ما هو مسيحي ومسلم». وما لبث كوليك، رئيس بلدية المدينة، أن أعلن بهذا الصدد: «إننا نملك كل الحق في أن نبني في القدس حيثما نشاء ونريد. ولن تثنيها لا حاضرة الفاتيكان ولا هيئة الأمم المتحدة عما نريد»، وما تزال أعمال المحتلين الوحشية مستمرة.

بنتيجة الحفريات التي تجريها إسرائيل تداعى جزء من سور الحرم الشريف. وفي الحادي والعشرين من كانون الثاني العام ١٩٧٢ احتجت منظمة الأونيسكو على مثل هذه الأساليب، ولكن الحفريات لم تتوقف، وفي العام ١٩٧٤ انهار جزء آخر من الحائط. وطالبت منظمة الأونيسكو من جديد بوقف الحفريات قرب الحائط، وإعادة بناء ما تهدم. ولكن الأنباء التي وردت حتى اليوم تفيد بأن «الأبحاث العلمية» الصهيونية ما تزال مستمرة، وهي تزيد الصروح الإسلامية شقوقاً وهدماً.

ونقلًا عن السلطات الإسرائيلية كتبت «تايمس» اللندنية تقول: «القدس هي مصدر استثمار، وقيمها الخارجية والروحية سلعة يمكن شراؤها وبيعها. وفي النتيجة... شوه تماماً طابع المدينة ومظهرها الخارجي. إن الاستقرار والطمأنينة

الذين سادا المدينة طوال أربعة آلاف سنة أطاحت بهما المؤسسات، والفنادق، والأبنية الشاهقة... المعبود الجديد هو التوظيفات الأجنبية والسياحة. وخدمة لهذا المعبود يجوز، لا بل يستحب كل استثمار للأثار الدينية والتاريخية في القدس».

ان الصهاينة لا يسمحون حتى للأموال بالهدوء تحت التراب

ففي الثاني من آذار العام ١٩٧٤ أمر وزير داخلية إسرائيل بنزع ملكية المقابر الإسلامية قرب الحرم الشريف من أجل توسيع مساحة الحديقة الوطنية الإسرائيلية. كما أزيلت مقابر إسلامية أخرى في أجزاء أخرى من المدينة.

إن أعمال سلطات الاحتلال هذه لا تقتصر على المسلمين وممتلكاتهم، وأماكنهم المقدسة فحسب، بل تشمل ممثلي الديانات الأخرى أيضاً. ففي العام ١٩٦٧ كان يعيش في المدينة القديمة ٢٥ ألف مسيحي. وبعد مضي ست سنوات تدنى عددهم إلى ١٠ - ١١ ألفاً.

إن المسيحيين، شأنهم شأن المسلمين، مجبرون على مغادرة المدينة، لأنه، كما قالت جريدة «اويسرفاتورى رومانو»، الناطقة باسم حاضرة الفاتيكان، «لا يوجد أي احترام للأقليات التي تهدد كيائها تلك السياسة ذاتها الرامية إلى خنق القدس البطيء».

ويجري تدنيس المقدسات المسيحية والأرمنية وصروح الديانات الأخرى في المدينة بشكل منظم، وتتغاضى السلطات الإسرائيلية عنه وتشجعه. ففي كنيسة المخلص فتحت مدافن البطارقة الأرمن ونثرت رفاتها في باحة الكنيسة. أما الفسيفساء التي كانت تغطي أرض هذه الكنيسة فقد اختفت دوغماً أثر، وشوهت الكنيسة ذاتها. كذلك هدم ونهب عدد آخر من الكنائس المسيحية، ودنست مدافنها.

في ربيع العام ١٩٦٨ علم أن ٨٣ مدفناً فتحت وسرقت في المقبرة الكاثوليكية على جبل صهيون.

وفي الخامس والعشرين من نيسان العام ١٩٧٠ احتل مئات الجنود والشرطة الإسرائيليين البطريركية الارثوذكسية القبطية، وكنائسها في دير السلطان القبطي .

وفي عام ١٩٧٠ اشترى الصهاينة عن طريق أشخاص مسخرين الدير الفرنسي المعروف باسم «نوتردام». واثارت هذه الصفقة احتجاجاً واسعاً، وطالب البابا بإعادة الدير إلى الكنيسة المسيحية، ولكن رد طلب الفاتيكان مرفوضاً.

كما استولت السلطات الصهيونية على مساحة كبيرة من الأراضي العائدة للبطريركية الارثوذكسية. ولم يسفر احتجاج البطريركية عن نتيجة.

وصودر من الكنيسة الأرثوذكسية الأرمنية مبنى فندق، اعادت السلطات بيعه لشركة يهودية. كذلك استولى على أبنية الكلية الألمانية، والبيوت السكنية التابعة لها، والكنيسة، ومساحات كبيرة من الأرض. وصودرت الكنيسة الارثوذكسية المعروفة باسم «كنيسة موسكو». وجرت محاولات تدنيس كنيسة القيامة والقديسة حنة، وغيرهما من الكنائس المسيحية. وفي كل مرة ألقى فيها القبض على العابثين بالمقدسات المسيحية وسلموا لسلطات الإسرائيلية، كان يسدل الستار على القضية، كما حدث بقضية احراق المسجد الأقصى. ولم تتوقف ملاحقة ابناء الديانات الأخرى حتى اليوم.

في السابع من آذار العام الجاري أغار أعضاء الرابطة العسكرية الصهيونية غوش أمونيم على مقر المجلس الإسلامي الأعلى للقدس، ووسعوا عدة شيوخ وبعض أعضاء المجلس ضرباً، وأصابوهم بجروح. وقد أحرق الغلمان المستهترون قسماً من الأرشيف والوثائق، واحرقوا مادية جسيمة بالمبنى. ووصلت الشرطة الإسرائيلية، كعادتها، إلى مكان الجريمة بعد اتمام التخريب. وبحجة توقيف أعضاء مجموعة غوش أمونيم ضرب رجال الأمن الإسرائيليون، بدورهم خدم المجلس الإسلامي.

إذا كانت مدينة القدس، قبل احتلال شطرها الشرقي من قبل إسرائيل،

أحد أهم الأماكن المقدسة التي يحج إليها ملايين المسلمين والمسيحيين، فإنها اليوم محج أشخاص معدودين. ومن هذا نستخلص وقاحة مناحيم بيغن السفيرة الذي زعم أن «القدس تحوز مقدسات إسلامية بإمكان كل مسلم زيارتها بحرية. كما أن كل مسيحي يستطيع زيارة الأماكن المقدسة المسيحية».

في العام ١٩٤٨ استولت إسرائيل على القدس الغربية. وشطر الخط الفاصل المدينة شطرين - إسرائيلي وعربي. وفي العام ١٩٦٧ احتلت إسرائيل المدينة بكاملها، ولكن الخط الفاصل يمر حتى اليوم بشكل غير مرئي عبر كافة مجالات حياة «المدينة المقدسة»، في أحد جانبيه «شعب الله المختار»، وفي الجانب الثاني العرب المحرومون من أبسط الحقوق الإنسانية.

إن أعمال القادة الصهاينة إزاء السكان العرب هي في القانون الدولي بمثابة الإبادة الجماعية، وجريمة بحق الإنسانية. وتقضي موثيق المحاكم الدولية بالمعاقبة على الأعمال التي تشكل هذه الجريمة وهذه الإبادة. إن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، إذ أقرت في الحادي عشر من كانون الأول للعام ١٩٤٦ بأن الإبادة الجماعية هي من وجهة نظر القانون الدولي جريمة صادقت في التاسع من كانون الأول للعام ١٩٤٨ على نص معاهدة حول حظر جرائم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وطلبت من كافة الدول توقيعها. إن كل عمل يمارس بقصد إبادة أي عرق أو جنس، أو مجموعة دينية إبادة كاملة كانت أم جزئية، وقتل أعضاء أية مجموعة كانت، أو إلحاق أضرار جسيمة بهم، أو العمل عن سابق إصرار على خلق ظروف حياتية بقصد تصفية أية مجموعة تصفية جسدية وما شابه، تعتبر جريمة إبادة جماعية بموجب هذه المعاهدة.

لقد أعلن مناحيم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن على العرب أن «ينسوا ما يسمى بالسيادة العربية على القدس الشرقية... لأن القدس هي لليهود».